

أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS على تقييم الأداء المالي للمؤسسة
المدرجة في البورصة - دراسة حالة مجمع بيوفارم الجزائر لفترة 2019-

**The impact of applying the International Financial Reporting Standards
(IAS / IFRS) on the evaluation of the financial performance of listed
company - a case study of the Biopharm complex in Algeria 2019**

أمينة حفاصة^{1*}، عباس فرحات²

¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة، amina.hafassa@univ-msila.dz

² جامعة محمد بوضياف المسيلة، ferhata75@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2020/01/08، تاريخ المراجعة: 2020/03/02، تاريخ القبول: 2020/04/25

Abstract

The study aims to measure and analyze the impact of the application of international financial reporting standards ias / ifrs or not on the evaluation of financial performance of the listed company, projected on the BIOPHARM complex listed on the Algiers Stock Exchange. To achieve this objective, the analytical approach was used to analyze the theoretical relationship between the study variables in addition to the case study methodology in the applied side where the content analysis of the biofarm financial statements for 2019 was conducted. A number of results were reached, the most important of which is that the application of IFRS in the preparation of the financial statements positively affects financial profitability in particular and the financial performance in general, through the presentation of high-quality financial information reflecting the true financial situation of the institution, on which it depends. Shareholders in making appropriate decisions.

Key Words: International Financial Reporting Standards, Financial Performance, Financial Accounting System, Algiers Stock Exchange, International Accounting Standards, national chart of accounts, Financial informations.

الملخص

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS من عدمه على تقييم الأداء المالي للمؤسسة المدرجة في البورصة، اسقاطا على مجمع بيوفارم المدرج في بورصة الجزائر. ولبلوغ هذا الهدف تم استعمال المنهج التحليلي لتحليل العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة، إضافة إلى منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي أين تم إجراء تحليل محتوى القوائم المالية لمجمع بيوفارم لفترة 2019.

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كان أهمها؛ أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في إعداد القوائم المالية يؤثر إيجابا على المردودية المالية بصفة خاصة وعلى الأداء المالي بصفة عامة، وذلك من خلال عرض معلومات مالية ذات جودة عالية تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، التي يعتمد عليها المساهمين في إتخاذ القرارات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: أداء مالي، معايير الإبلاغ المالي الدولية، معايير المحاسبة الدولية، معلومات مالية، مخطط محاسبي وطني، نظام محاسبي مالي.

*المؤلف المراسل: أمينة حفاصة، الإيميل: amina.hafassa@yahoo.com

1. مقدمة:

في ظل الإنتشار السريع للعولمة والتطور الكبير الذي شهده الاقتصاد العالمي، وظهور المؤسسات متعددة الجنسيات والمؤسسات العابرة للقارات، إضافة إلى كبر الأسواق المالية وحرية تنقل رؤوس الأموال عبر مخلف أنحاء العالم؛ زاد الاهتمام بالمحاسبة وبضرورة مسايرتها للمستجدات الدولية. على إثر ذلك تم تشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حتى يعمل على وضع معايير محاسبية تحظى بالقبول العام، التي أصبحت تدعى بمعايير الإبلاغ المالي الدولية أو معايير التقارير المالية الدولية.

هذه الأخيرة؛ التي أصبح تطبيقها أمراً ملحاً لا مفرّ منه، خصوصاً بعد أن تخلت معظم دول العالم عن معاييرها المحاسبية المحلية وسارعت في إيجاد مكان لها في مسار صناعة المعايير الدولية حتى لا تجد نفسها منعزلة محاسبياً ومن ثمة اقتصادياً، فالاتجاه العام يسير نحو التوافق الدولي في معايير المحاسبة. إذ تُعد معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS ذات الفلسفة الانجلوسكسونية الأكثر تبنياً من طرف أغلب دول العالم، سواء المتطورة منها أو النامية، مثل تجربة الإتحاد الأوروبي وما ساهم في جعله من القوى الإقتصادية التي لا يستهان بها نتيجة لتطبيقه تلك المعايير. مروراً إلى العالم العربي؛ حيث بدأت بعد الدول تدريجياً إما بالتبني أو التطبيق الكامل لمعايير IAS/IFRS مثل الأردن، السعودية ومصر.

وفي ذات السياق، تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي عملت على تطوير نظامها المحاسبي من أجل مواكبة التغييرات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية، حيث أظهر المخطط المحاسبي الوطني قصوره في الاستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة وما يميزها من إصلاحات باشرتها الدولة بهدف الإنتقال لنظام محاسبي جديد يتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، فأنتجت لنا النظام المحاسبي المالي الجديد SCF.

طرح إشكالية البحث:

إن عملية الانتقال إلى تطبيق معايير محاسبية دولية ليست بالأمر الهين ولا البسيط كما يعتقد البعض، حيث تشوبه الكثير من الصعوبات والمشاكل والتكاليف الإضافية، وتتبعه العديد من الآثار غير متوقعة، ولعل أهمها هو الأثر المالي لهذا التحول على المؤسسة باعتبار أنها تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الربح وتعظيم ثروة المساهمين، وقد يتجلى هذا الأثر من خلال مراقبة أهم عنصرين في حسابات المؤسسة وهما: النتيجة والأموال الخاصة، اللذان يشكلان نسبة مالية هامة وهي المردودية المالية كونها محط أنظار المساهمين والمستثمرين، لأنها تمثل قوة في الأداء المالي

للمؤسسة، وبالتالي فإنها تؤثر بطريقة مباشرة على قرارات الأطراف ذات المصلحة بها، وأن هذه القرارات هي التي تحدد استمرارية نشاط المؤسسة من عدمه. وعليه يتم طرح الإشكالية التالية: "ما هو أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر؟"

وللإجابة على الإشكالية السابقة يتم طرح الفرضية التالية:

"يؤثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية إيجاباً على تقييم الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر".

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- قياس وتحليل أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من عدمه على تقييم الأداء المالي لمجمع بيوفارم معبراً عنه بالمرادوية المالية لفترة 2019؛
 - توضيح مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS.
- منهجية البحث:**

تستدعي طبيعة الدراسة أن يكون المنهج التحليلي هو المستخدم، من أجل تحليل العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة، كما يُضاف إلى الجانب التطبيقي منهج دراسة حالة بحيث يتم إسقاط الجانب النظري على واقع مجمع بيوفارم لفترة 2019.

الأدوات المستعملة

لتحليل طبيعة أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات المدرجة بالبورصة؛ يتم الاعتماد على القوائم المالية من خلال دراسة وتحليل محتوى قائمتي المركز المالي والدخل لفترة 2019، أين تم إسقاط الدراسة على مجمع بيوفارم الجزائر.

2. ماهية معايير الإبلاغ المالي الدولية

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973 بهدف إصدار معايير المحاسبة الدولية IAS من أجل تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، لكن بعد سنة 2001 تغير إسم هذه اللجنة ليصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية مع تعديل إسم المعايير الصادرة عنه إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS. لتجتمع المجموعتين معا تحت مسمى بما يُعرف بمعايير التقارير المالية الدولية أو بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS.

1.2 تعريف معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS:

قبل التطرق إلى تعريف معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؛ وجب الوقوف أولاً أمام تعريف المعيار بصفة عامة من الناحية المحاسبية طبعاً. حيث يُقصد بالمعيار المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث المالية التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وإيصال المعلومات إلى الأطراف ذات المصلحة بها (محمد م.، 2000، صفحة 126). أما معايير الإبلاغ المالي الدولية فتعكس مجموعة من القواعد التي تم وضعها بمعرفة وتجربة مجموعة من المحاسبين الأكاديميين والمهنيين بعد الاتفاق العام عليها، لتشكيل الإطار العام الذي يحكم عمل المحاسبين بإيجاد أساس لتقييم أداءهم وبتبني نظم محاسبية موحدة بناءً على بيانات محاسبية متجانسة من حيث نظم القياس المحاسبية أو الإفصاح.

2.2 أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية:

تتبع أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أساساً في الدور الذي تلعبه لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي من أجل توفير معلومات مالية ملائمة وقابلة للمقارنة تستند إلى حقائق تم إعدادها على أسس علمية، معروضة في قوائم مالية تستخدم في المساعدة على ترشيد قرارات مستخدميها (حسن و سعد، 2015، صفحة 73).

3.2 محددات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

رغم الأهمية البالغة الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومزاياها العديدة؛ إلا أن ذلك لم يمنع من وجود مجموعة من المحددات التي تُقيد تطبيقها ولعل أهمها ما يلي (مجدي، 2017):

- عدم قابلية التطبيق على مستوى جميع دول العالم نتيجة لاختلاف البيئة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية...؛
 - تعدد البدائل والخيارات سواء في قواعد القياس أو الإفصاح، مما يوفر فرصاً واسعة للاختلاف في تطبيقها من قبل المحاسبين، الأمر الذي يؤدي إلى آثار سلبية تحد من قابلية القوائم المالية للمقارنة (أحمد، 2009، صفحة 210)؛
 - اختلاف مستوى التعليم للدول المطبقة للمعايير؛ حيث أنه في الدول المتقدمة لا توجد صعوبة لفهم وتطبيق المعايير المحاسبية على عكس ذلك في الدول النامية.
- لكن رغم العراقيل المذكورة أعلاه وأخرى التي تواجه تطبيق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية؛ إلا أنها قدمت الكثير من الحلول والبدائل التي تعمل على توجيه بعض السياسات والطرق المحاسبية التي كانت تشكل صعوبات في الممارسات المحاسبية المختلفة.

3. تقييم الأداء المالي

يكتسي الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة أهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية الكبرى؛ حيث يعتبر مفهوما جوهريا ويعد القاسم المشترك لاهتمامات علماء التسيير، فضلا عن كونه البعد الأكثر أهمية لمختلف أنواع المؤسسات والذي يتمحور حوله وجود المؤسسة من عدمه. إذ يعد بذلك الأداء مؤشرا هاما يعكس مدى نجاح المؤسسة أو إخفاقها، فالإدارة لا يمكنها معرفة ما حقته من نتائج وما ضيعته من فرص إلا عن طريق تقييم أدائها المالي.

1.3 تعريف الأداء المالي:

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي؛ يجب الوقوف أولا عند مفهوم الأداء بشكل عام. حيث عرّف هذا الأخير على أنه "يمثل النتيجة المحصلة من طرف الشخص لنشاط ما، من خلال العمل المنجز بنوعية والمنفذ وفق قواعده الخاصة" (Sylvie & Victor, 2007, p. 48). والأداء تم تعريفه أيضا بأنه: "انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد المالية والبشرية المتاحة واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها" (Brigitte, 1999, p. 193).

نلاحظ من التعريف الأخير؛ أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة المثلى في استعمال موارد المؤسسة، ونقصد بذلك عامل الكفاءة، والنتائج (الأهداف) المحققة من ذلك الاستخدام، ونعني بذلك عامل الفعالية. فغالبا ما يرد الأداء مقرونا بهاذين المصطلحين، حيث أن كثيرا من الباحثين ما يرون أن "الكفاءة و الفعالية هما بعدان للأداء (Vincent & Nacerddin, 2006, p. 27).

أما بالنسبة لمصطلح الأداء المالي؛ فيرى بعض المفكرين بأنه يتمثل في: "تشخيص السلامة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الإعتماد على القوائم المالية" (Arnaud, 2005, p. 307)، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح (دادن، 2006، صفحة 04). وبلغة أبسط؛ يمكن اعتبار الأداء المالي بأنه مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية المتمثلة في: تحقيق التوازن المالي، السيولة واليسر المالي، والمردودية، وإنشاء قيمة للمؤسسة.

2.3 عملية تقييم الأداء المالي:

عملية تقييم الأداء المالي هي عملية قياس أداء النشاط المالي للوحدة الاقتصادية استناداً إلى النتائج المحققة خلال الدورة المالية، ثم تحليل تلك النتائج ومعرفة الانحرافات التي وقعت ليتم بعد ذلك اقتراح حلول لتلك الانحرافات من أجل تحقيق أداء مالي أفضل مستقبلاً (إسماعيل، 2018، صفحة 07). ويتم قياس الأداء المالي وتقييمه استناداً إلى مجموعة من المؤشرات، والتي سيتم عرضها في العنصر الموالي من هذه الورقة البحثية.

3.3 مؤشرات تقييم الأداء المالي:

كما سبق وتم الإشارة إليه؛ يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لقياس وتقييم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية. إلا أنه في صدد دراستنا سيتم التركيز على أهم هذه الأهداف ألا وهي تحقيق المردودية.

1.3.3 ماهية المردودية:

تمثل المردودية هدفاً مالياً واجب التحقيق، لأن تقييمها يعطي صورة أشمل وأوضح حول الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي حول مستوى أدائها المالي، وذلك من خلال تحليل وتقييم المردودية من جميع جوانبها المالية والتجارية والاقتصادية.

1.1.3.3 مفهوم المردودية وأنواعها:

تعرف المردودية على أنها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة مستمرة في إطار نشاطها العادي (زغيب و بوشنيقر، 2010، صفحة 14). وعليه يمكننا القول بأن المردودية تبين لنا العلاقة الموجودة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة ومختلف الوسائل والموارد المستعملة من أجل تحقيق هذه النتيجة في إطار النشاط الاستغلالي، وأن قياسها يسمح للمسيرين من معرفة كفاءة المؤسسة ورشدها في استخدام مواردها. وتحدد نسبتها بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتائج المحققة خلال الدورة}}{\text{الموارد المستخدمة في نفس الدورة}}$$

حيث يجب الإشارة هنا؛ إلى أن هناك فرق بين مصطلحي المردودية والربحية، إذ أن هذه الأخيرة تتمثل في مدى مقدرة المؤسسة على خلق وتوليد مبيعات أو أرباح، وهي مفهوم إقتصادي أكثر منه مالي على عكس المردودية التي ترتبط بالموارد المستخدمة في حين أن الربحية مرتبطة مباشرة برقم الأعمال خارج الرسم، أي تحسب كالتالي:

$$\text{الربحية} = \frac{\text{النتائج المحققة خلال الدورة}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم للدورة}}$$

تجدر الإشارة إلى أن المردودية تنقسم إلى ثلاثة أنواع: المردودية التجارية، والإقتصادية والمالية. حيث تعبر الأولى عن مدى قدرة المؤسسة على خلق نتيجة موجبة أو فائض من النشاط التشغيلي أو هامش تجاري، أما الثانية؛ فتوضح مدى قدرة المؤسسة على خلق نتيجة موجبة أو فائض من الأموال المستخدمة للاستغلال أو ما يدعى بالأموال المستثمرة بعيدا عن تأثير التمويل، أما المردودية المالية فتعبر عن العلاقة التي تربط بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، وهي تحدد مستوى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة التي تسمح بدورها من استعادة الأموال الخاصة وزيادة حجمها. حيث سنركز في دراستنا على المردودية المالية ذات العلاقة المباشرة بالجانب المالي وبالنتيجة المحققة خلال الدورة، باعتبارها أهم عنصر يعتمد عليه أصحاب المصالح بالمؤسسة لترشيد قراراتهم الإقتصادية.

2.1.3.3 مؤشرات قياس وتحليل المردودية المالية:

يقوم المحلل المالي اعتمادا على العناصر الهيكلية للنتيجة والتي يطلق عليها اسم الحسابات الوسيطة للتسيير؛ بعملية تحليل مردودية المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات والتي تتمثل في مؤشرات النشاط، مؤشرات النتيجة والتحليل باستخدام نظام DUPONT.

حيث تبرز أهمية مؤشرات النتيجة على تحليل المردودية؛ من خلال العلاقة السببية بين السياسات المنتهجة من طرف المؤسسة ونتيجة النشاط. وأن تحليل نتائج المؤسسة يعتمد أساسا على طبيعة الخيرات المحاسبية التي بنيت على أساسها النتائج، وعليه فإن تحليل المؤشرات الوسيطة للنتيجة من خلال تحليل جدول حسابات النتيجة يمكن من معرفة أسباب تحقيق أرباح أكبر (أو أقل)، كما تسمح بمقارنة نتائج المؤسسات المنتمية لنفس القطاع (Nassiba, 2018, p. 207).

4. تحليل تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على تقييم الأداء المالي

إن إختيار تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية إنما هو ناتج عن رغبة مختلف الفاعلين الإقتصاديين والسياسيين في سهولة قراءة التقارير المالية التي تعدها المؤسسات المتمركزة في مختلف الأسواق العالمية. ومن هنا كانت الرغبة في التغيير في الجزائر؛ حيث تم التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني والطابع الجبائي الذي يكتسبه، وحلّ محله النظام المحاسبي المالي ذو النهج الإقتصادي الذي تُنادي به المحاسبة الدولية أو معايير التقارير المالية الدولية. وعليه؛ فإنه من المنتظر أن يكون الانتقال إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية ذو أثر واضح على حسابات المؤسسة من حيث الشكل والمضمون، وهذا بسبب الاختلافات التي ستظهر عند التطبيق بين المعايير الدولية

والمخطط المحاسبي الوطني المعتمد سابقا، وخاصة فيما يتعلق بالأطر المفاهيمية وقواعد التسجيل المحاسبي وطرق القياس والتقييم، والتي من المفترض أنه يكون لها أثرا مالي أيضا معتبر على النتيجة والأموال الخاصة.

وهذا ما سيتم توضيحه في هذا العنصر من الدراسة، حيث يتم تحليل مجموعة من المعايير الدولية والمتوقع أن تكون ذات تأثير مباشر على عنصري النتيجة والأموال الخاصة كمحددان أو مكونين للمردودية المالية، وذلك من خلال توضيح أهم الاختلافات بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية التي ولدت هذا الأثر.

1.4 أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 على تقييم الأداء المالي

يظهر أثر تطبيق المعيار الأول على الأداء المالي من خلال:

- البنود غير العادية في قائمة الدخل؛
- مفهوم الدخل الشامل الآخر؛

حيث ألغى المعيار المحاسبي الدولي الأول مفهوم البنود غير العادية أو الاستثنائية عند عرض قائمة الدخل، إلا أن النظام المحاسبي المالي سمح بظهورها في نفس القائمة، ما يَأثر على حساب النتيجة الصافية للفترة وبالتالي على المردودية المالية وعلى الأداء المالي. أما بالنسبة لمفهوم الدخل الشامل الآخر؛ فوفقا للمعيار IAS1 يتم الإختيار بين عرض قائمة الدخل الإجمالي باحتواء قائمة الدخل الحالية، أو عرض منفصل لقائمة الدخل وقائمة الدخل الإجمالي. وقد حدث هذا التعديل سنة 2007. حيث لم يأخذ إعداد قائمة الدخل في النظام المحاسبي المالي هذا الاتجاه، ويُبرز هذا الاختلاف عدم مسايرة scf للتعديلات التي اجريت على معايير الإبلاغ المالي الدولية. إذ يُؤثر هذا الإختلاف في العرض على النتيجة الصافية وبالتالي على المردودية المالية للمؤسسة بصفة خاصة وعلى أدائها المالي بصفة عامة.

2.4 أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 على تقييم الأداء المالي

وفقا لما جاء به نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 2؛ فإن تحديد تكلفة المخزونات تختصر في طريقتين هما: FIFO و CPM فقط وذلك في حالة العجز عن التمييز العيني، مع الحذف الكلي لطريقة LIFO والتي كانت تستخدم سابقا في تحديد تكاليف المخزونات_كونها لا تتماشى مع مفهوم القيمة العادلة_، هذا ما ينتج عنه إختلاف في تقدير هذه الأخيرة. إذ أن المخزون يؤثر مباشرة في تقدير إجمالي الربح وتكلفة المبيعات، حيث أن تضخيم قيمة المخزون قد يغدو هدفا إداريا أحيانا لتسجيل الدخل وإجمالي الربح، الذي يؤدي بدوره إلى تضخيم صافي الربح، وما يرتبط به من

توزيعات أو تخصيصات كالتوزيعات إلى الملاك، وبالتالي تضخيم المردودية عن طريق دمج التكاليف الأخرى المتعلقة بالمبيعات في تكلفة المخزون حتى يتم تغطيتها بسعر البيع، حيث أن العلاقة بين إجمالي الربح وتكلفة المبيعات هي علاقة عكسية، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن تكلفة المخزون من المحددات الرئيسية لتكلفة المبيعات، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى؛ فإن اعتماد القيمة العادلة في تقييم المخزونات التي كانت مسبقا تعتمد على التكلفة التاريخية فقط، يؤثر على قيم ومبالغ المخزونات بالتالي على النتيجة والمردودية بصفة أخص. حيث أنه في دراسة قام بها (السيد عبد الفتاح حسين، 2009) وضح فيها بأنه إذا أمكن تحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم بدرجة كافية من الملائمة فإن هذا يعد أمرا جوهريا وخاصة في ظل مفهوم الدخل الشامل، حيث أن أي تعديل في القيمة العادلة (بالزيادة أو بالنقصان في قيمتها) سوف يترجم مباشرة إلى أرباح أو خسائر تؤثر في تقييم الأداء المالي للمؤسسة (سيد عبد الفتاح، 2009، صفحة 87). حيث توافق النظام المحاسبي المالي مع ما جاء به المعيار الحاسبي الدولي رقم 2 إلا أنه أقل تفصيلا منه.

3.4 أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 على الأداء المالي

يظهر أثر تطبيق المعيار الدولي رقم 16 على الأداء المالي من خلال:

- طريقة إعادة تقييم الأصول المادية والفروق الناتجة عنها؛
- وتعديل الإهلاكات.

حيث أنه بتطبيق المعيار IAS 16 ويتبنى المنشأة النموذج البديل المسموح به لتقييم أصولها المادية وكانت القيمة العادلة للأصل أكبر من قيمته المحاسبية الصافية؛ يتم بتاريخ إعادة التقييم إلغاء القيمة الأصلية للأصل والإهلاكات المجمعة وتعويضها بالقيم الجديدة (أي أن المبلغ المعاد تقييمه يصبح أساس حساب الإهلاكات اللاحقة)، مع تسجيل الفرق الموجب في حقوق الملكية تحت بند "فائض إعادة التقييم" حساب 105. إلا إذا كان مبلغ فائض إعادة التقييم يتعلق ببند قد أعيد تقييمه من قبل ونتج عن ذلك إنخفاض في قيمة ذلك البند وكان قد أُعترف بذلك الإنخفاض كمصروف، ففي هذه الحالة يعترف بفائض إعادة التقييم كدخل في الحساب 781، بالقدر الذي يساوي ما سبق أن اعترف به سابقا كمصروف (محمد و جمعة، 2017، صفحة 244)، ما يَأثر مباشرة على النتيجة بالزيادة وبالتالي على المردودية المالية. أما في حالة العكس، أي في حالة كانت القيمة المحاسبية الصافية المسجلة في الأصل أكبر من قيمته العادلة، فيتم الاعتراف بالفرق

السالب كمصاريف في قائمة الدخل في المجموعة 6، ما يؤثر سلباً على النتيجة فيخفصها وبالتالي يكون نفس إتجاه التأثير على المردودية.

وعليه، يمكن القول أن تطبيق IAS 16 له أثر على تحليل المردودية بصفة خاصة وعلى تقييم الأداء المالي بصفة عامة، وذلك بالتأثير على النتيجة والأموال الخاصة نتيجة عملية إعادة التقييم والفرق الناتج عنها، والتي لم يتم التطرق إليها سابقاً في إثراء المخطط الوطني المحاسبي.

أما فيما يخص الإهلاك؛ فبالمقارنة مع المخطط المحاسبي السابق؛ نجد بأن مدة وطريقة الإهلاك كانت تتأثر بإعتبارات جبائية ولا علاقة لها بالتغير في التقديرات، ولم ينص حتى على أي إجراءات بخصوص مراجعتها. عكس المعيار IAS16 الذي نص على إلزامية مراجعة طريقة الإهلاك، العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية للأصل بشكل دوري وبالطرق المناسبة. حيث أن هذا الاختلاف الناتج عن تبني المعايير يترتب عنه آثار واجبة التسجيل في قائمة الدخل للفترة التي حدث فيها التغيير، حيث ينعكس هذا الأثر على المردودية التي تعتمد على نفس القائمة في حساب مؤشراتها.

4.4 أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 على تقييم الأداء المالي

وفقاً لما جاء به نص المعيار؛ فإنه إن تأكدت بعض المؤشرات الداخلية أو الخارجية لوجود نقص في قيمة الأصل فيتم الإعتراف بذلك النقص في القيمة. حيث ينتج عن الإعتراف بخسارة الإنخفاض في قيمة الأصول مجموعة من التأثيرات على القوائم المالية، لكن سيتم التركيز على تلك المؤثرة على قائمة الدخل أي على النتيجة وبالتالي التأثير على المردودية وعلى الأداء المالي، وذلك من خلال التالي:

- إدراج خسائر الإنخفاض في حساب النتيجة ينتج عنه زيادة في مصاريف الإستغلال في الدورة التي حدثت فيها الخسارة وبالتالي الإنخفاض في النتيجة؛
- ينتج عن إسترجاع خسائر الإنخفاض إرتفاع إيرادات الاستغلال في الدورة التي حدث فيها هذا الإسترجاع وبالتالي إرتفاع نتيجة الدورة.

وعليه يمكن القول بأن إدراج خسائر الإنخفاض في القيمة أو إسترجاعها سوف يكون له أثر على المردودية المالية للمؤسسة.

5.4 أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 على تقييم الأداء المالي

بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي رقم 38؛ فيظهر أثر تطبيقه على المردودية من خلال الإعراف ببند مصاريف البحث والتطوير. حيث يتم الإعراف بمصاريف البحث كأعباء تتحملها المؤسسة نهائيا وتسجل في قائمة الدخل، عكس ما كانت عليه سابقا في المخطط الوطني والتي كانت تسجل ضمن المصاريف الإعدادية في الحساب 20، هذا ما يآثر سلبا وبطريقة مباشرة على نتيجة المؤسسة عن طريق الزيادة في التكاليف وبذلك يكون نفس الأثر على المردودية وبالتالي على الأداء المالي.

مما سبق عرضه؛ يمكن اعتبار بأن النظام المحاسبي المالي عبارة عن نسخة مبسطة من معايير الإبلاغ المالي الدولية. إذ أنه يتوافق مع بعض المعايير ويختلف مع أخرى، وحتى أن التي يتوافق معها لم يصل إلى درجة تفصيلها وشرحها، كما يمكن اعتبار بأنه لم يتخلص مطلقا من المخطط المحاسبي الوطني وبقي يعمل به في بعض الجزئيات ذات الأثر الواضح على النتيجة الصافية للمؤسسة، وبالتالي على مردوديتها المالية بصفة خاصة وعلى أدائها المالي بصفة عامة.

5. دراسة حالة مجمع بيوفارم

من خلال الدراسة التطبيقية؛ يسعى الباحثان للإجابة على إشكالية الدراسة والتأكد من مدى صحة الفرضية المطروحة. وذلك من خلال تحليل محتوى القوائم المالية بالتركيز على قائمة الدخل لمجمع بيوفارم لفترة 2019، وتوضيح مدى استجابة وتأثر النتيجة الصافية قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث نقوم بإلغاء تطبيق المعايير الدولية (أي النظام المحاسبي المالي في حالة الجزائر) في إعداد قائمة الدخل وبالتالي إلغاء الآثار المالية الناتجة عن تطبيقها وملاحظة مدى استجابة المردودية المالية لهذا التغيير.

في حين، وجب التنبيه إلى أنه سيتم الاستعانة في التحليل بالقوائم المالية لفترة ستة أشهر الأولى أي إلى غاية 30 جوان 2019، بسبب حداثة الدراسة ما اجبرنا استعمال القوائم المرحلية للمؤسسة بيوفارم. ووقع إختيارنا على مؤسسة بيوفارم المدرجة بالبورصة لأن معايير الإبلاغ المالي الدولية موجهة بالأساس إلى الشركات المدرجة بالبورصة. وبالإسقاط على حالة الجزائر نجد أن النظام المحاسبي المالي هو مفروض التطبيق وليست المعايير. فمن هذا المنطلق سنحاول توضيح مدى توافق تطبيق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية وتأثير كليهما على تقييم المردودية المالية بصفة خاصة وعلى الأداء المالي بصفة عامة.

تقديم المؤسسة

بيوفارم هي عبارة عن شركة أسهم برأس مال اجتماعي قدره 5104375000 دج مكون من 25521875 سهم بسعر سوقي 200 دج للسهم، نشاطها الرئيسي هو إنتاج وتوزيع الأدوية، مقرها في الرغاية بالجزائر العاصمة.

وفي الجدول التالي؛ سيتم تحديد النتيجة الصافية لشركة بيوفارم لسنة 2019 وذلك قبل الخضوع لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي وبعد تطبيقها لتحديد الفارق.

الجدول 1: النتيجة الصافية قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على وثائق المجمع

البيان (الوحدة: د.ج)	SCF	IAS/IFRS	PCN
المبيعات والمنتجات الملحقة	6036000000	6036000000	6036000000
تغيرات مخزونات المنتجات التامة والجارية	474000000	474000000	582000000
إنتاج الفترة	6511000000	6511000000	6619000000
القيمة المضافة	3303000000	3303000000	3411000000
الفائضا لإجمالي للاستغلال	2559000000	2559000000	2665000000
النتيجة العملياتية	2571000000	2571000000	2677000000
النتيجة المالية	552000000	552000000	556000000
النتيجة العادية قبل الضريبة	3123000000	3123000000	3233000000
الضرائب المستحقة والمؤجلة	434000000	434000000	434000000
النتيجة الصافية للنشاط العادي	2727000000	2727000000	2799000000
النتيجة غير العادية	/	لا تعرض	/
النتيجة الصافية	2727000000	2727000000	2799000000

6. تحليل النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه؛ حدوث تغير ملاحظ في قيمة النتيجة الصافية لمجمع بيوفارم. حيث كانت تعادل ما قيمته 2727000000 دج وأصبحت تعادل ما يقارب

2799000000 دج، أي زيادة بقيمة 72000000 دج ما نسبته تقريبا 3%. ويرجع هذا التغير أساسا إلى إلغاء الآثار المالية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي (بافتراض أنه يعوّض معايير الإبلاغ المالي الدولية في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر) في إعداد قائمة الدخل، والخضوع لمتطلبات النظام السابق المعمول به في الجزائر وهو المخطط المحاسبي الوطني، ما أثر بطريقة مباشرة على النتيجة الصافية لمؤسسة بيوفارم. وفيما يلي يتم تحليل المردودية المالية وتوضيح مدى استجابتها لهذا التغيير.

✓ تحليل المردودية المالية وفق IAS/IFRS و SCF

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة المحققة} / \text{الأموال الخاصة}}{2727000000} = 11936000000 / 2727000000 = 22.8\%$$

✓ تحليل المردودية المالية وفق PCN

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة المحققة} / \text{الأموال الخاصة}}{2799000000} = 11936000000 / 2799000000 = 23.5\%$$

نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها أعلاه؛ تأثر المردودية المالية بالتغير الحاصل في النتيجة الصافية، حيث أن نسبة المردودية بالإعتماد على النتيجة المتحصل عليها عند تطبيق النظام المحاسبي المالي تعادل تقريبا 22.8%، في حين شهدت ارتفاعا معتبرا عند الإعتماد على النتيجة الصافية المحققة عند عدم تطبيق النظام المحاسبي المالي والإعتماد على PCN في إعداد قائمة الدخل، حيث أصبحت تعادل 23.5% أي عرفت زيادة بقيمة 7%. حيث أن التغير في النتيجة الصافية راجع إلى إلغاء الآثار المالية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وبالتحديد المعيارين IAS1 و IAS2، والإعتماد على متطلبات المخطط المحاسبي الوطني المعتمد سابقا قبل تبني النظام المحاسبي المالي، وذلك كما يلي:

- تم إلغاء أثر طريقة التكلفة الوسطية المرجحة التي تعتمد عليها المؤسسة محل الدراسة في تحديد تكلفة المخزون، والتي نص عليها المعيار المحاسبي الثاني وكذا SCF، وتم الإعتماد على طريقة الوارد أخير صادر أولا LIFO المعتمدة سابقا في PCN والمُلغاة في النظام الحالي، فنتج عن ذلك زيادة في قيمة بند تغيرات المخزونات التامة والجارية، حيث كان يعادل قيمة 474000000 دج فأصبح يساوي 582000000 دج. هذا بدوره أثر على إنتاج الفترة إيجابا حيث شهد ارتفاعا صافيا بمقدار 108000000 دج، وعلى جميع البنود وصولا إلى النتيجة الصافية التي تُعتمد في تحليل المردودية المالية. هذا ما يفسر تأثر هذه الأخيرة وارتفاع نسبتها، ما يدل على أن استعمال طريقة

LIFO يؤدي إلى تضخيم قيمة المخزون الذي يؤدي بدوره إلى تضخيم صافي الربح، وما يرتبط به من توزيعات أو تخصيصات كالتوزيعات إلى الملاك، وبالتالي تضخيم المردودية. هذا من جهة؛ - من جهة أخرى؛ تم كذلك إلغاء الآثار المالية الناتجة عن اعتماد المؤسسة للتمويل الإيجاري المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي والمعياري المحاسبي الدولي رقم 17، وتم اعتماد ما جاء في طيات المخطط السابق. وبالتالي إلغاء قيمة الأصل المحصل بصيغة الإيجار التمويلي من ميزانية المؤسسة وتسجيله كمصروف في قائمة الدخل، وبالتالي زيادة المصاريف، مع إلغاء الرسوم وأعباء الفوائد الناتجة عنه والمسجلة في نفس القائمة. ما أدى إلى إنخفاض قيمة الضرائب والرسوم المماثلة والتأثير بذلك على الفائض الإجمالي للاستغلال، إضافة إلى حذف قيمة أعباء الفوائد والتأثير على النتيجة المالية، حيث كانت تساوي قيمة 52000000 دج ففرت ارتفاعاً قدره 4000000 دج أي ما نسبته تقارب 1%.

هذا ما يُفسر تغير قيمة النتيجة الصافية لمؤسسة بيوفارم وارتفاعها بنسبة 3% تقريباً، وبالتالي التأثير المباشر على المردودية المالية. ما يؤكد بأن تطبيق النظام الوطني السابق في إعداد القوائم المالية؛ يؤدي إلى تضخيم النتائج وما ينتج عن ذلك من توزيعات وهمية وتغليب للأصحاب ذات المصلحة بالمؤسسة والتأثير سلباً على قراراتهم، وبالتالي فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي يقلل من حدة هذا التأثير السلبي، إلا أنه لا يحذفه كلياً. فتساوي النتيجتين في الجدول أعلاه لا يدل على النظام المحاسبي المالي مستمد كلياً من معايير الإبلاغ المالي الدولية، فهناك بعض الفوارق الناتجة عن الإختلاف الواضح بينهما إلا أنه لم تظهر نتائجها في الجدول أعلاه، من بينها ما يلي ذكره:

- القيمة العادلة كأسلوب قياس: حيث أن النظام المحاسبي المالي اعتبر التقييم وفقاً للقيمة العادلة استثناءً تلجأ إليه المؤسسات الجزائرية، بينما تتجه معايير التقارير المالية الدولية إلى اعتمادها كأساس في تقييم جميع الأصول والخصوم باعتبار أنها تراعي التغير في المستوى العام للأسعار، فرغم أن الجزائر واحدة من البلدان التي تعاني من أزمة تضخم واضحة إلا أن مؤسساتها لا زالت تعتمد على التكلفة التاريخية في تقييم أصولها وخصومها، هذا ما يؤثر سلباً على جودة المعلومات المفصح عنها في القوائم أو التقارير المالية، وبالتالي على الأداء المالي لتلك المؤسسات باعتبار أن المعلومات المالية المعروضة هي أساس عملية التقييم المالي. فلو تم الإعتماد على أسلوب القيمة العادلة في تقييم أصول وخصوم المؤسسة محل الدراسة؛ لما تم الحصول على نفس النتيجة الصافية عند تطبيق IFRS وتطبيق SCF. حيث قد يرجع الإختلاف بين النظام المحاسبي والمعايير

المحاسبية الدولية فيما يخص تقييم الأصول والخصوم وفقا لأسلوب القيمة العادلة إلى مجموعة من الأسباب ولعل أهمها ما يلي:

▪ لم يواكب النظام المحاسبي المالي التغيرات المستمرة التي عرفت المعايير الدولية ذات المرونة والتغيير الدائم، حيث تم تبنيه من قبل المشرع الجزائري سنة 2007 ولم يعرف أي تحديث منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا، بينما تم إصدار المعيار الخاص بالقيمة العادلة IFRS13 سنة 2013؛

▪ يُلزم القانون الجبائي المؤسسات الجزائرية اعتماد التكلفة التاريخية أساس قياس جميع الأصول والخصوم، ما يدل على أن المحاسبة في الجزائر كانت ولا زالت موجهة للجباية.

- مصاريف البحث والتطوير: لم تعترف المؤسسة محل الدراسة بمصاريف البحث إطلاقا في قائمة الدخل، كما لم تقم بالإفصاح عن أسباب ذلك في الملحق، فلو قامت بذلك لما كانت النتيجة متساويتين. حيث تجدر الإشارة هنا؛ أن المؤسسات الجزائرية بصفة عامة نجد بأن بند مصاريف البحث والتطوير يكون دائما معدوما.

- الدخل الشامل الآخر: نص المعيار المحاسبي الأول على وجوب عرض قائمة الدخل الشامل الآخر التي تمثل بنود دخل ومصاريف لم يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل وتم الإعتراف بها مباشرة في ضمن حقوق الملكية، إلا أن النظام المحاسبي المالي لم ينص إطلاقا على هذه القائمة. فلو تم ذلك لما تساوت النتيجتين في الجدول أعلاه، ولو كان الأثر واضحا جدا على المربودية المالية بصفة عامة وعلى الأداء المالي صفة أخص.

- البنود غير العادية: حيث نص المعيار المحاسبي الدولي الأول على أنه يجب على المنشأة عدم عرض أي من بنود الدخل أو المصاريف كبنود غير عادية في قائمة الدخل الشامل أو حتى في الإيضاحات، وبالتالي فقط ألغى المعيار مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل الشامل أو عرض قائمة الدخل، بينما لم ينص النظام المحاسبي المالي على ذلك، فرغم أن المؤسسة محل الدراسة عرضت هذا البند معدوما إلا أنه معروض في القائم.

5. خاتمة:

في ختام دراستنا؛ وبعد أن تم استعراض مختلف أهم الأدبيات للإلمام بمتغيري الدراسة، مرورا إلى تحليل العلاقة النظرية بينهما، ثم محاولة إسقاط ذلك التحليل على واقع المجمعات الجزائرية وتحديد مجمع بيوفارم، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التالية:

- إنَّ تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في إعداد القوائم المالية يؤثر إيجاباً على المردودية المالية بصفة خاصة وعلى الأداء المالي بصفة عامة؛ وذلك من خلال عرض معلومات مالية ذات جودة عالية تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، يعتمد عليها المساهمين بالدرجة الأولى بالمؤسسة في إتخاذ قراراتهم المناسبة؛
- رغم أن نصوص النظام المحاسبي المالي جاءت بالعديد من القضايا التي لم يتناولها المخطط المحاسبي الوطني، ما ساعد على تحقيق تطور نوعي في الممارسات المحاسبية للمؤسسات الجزائرية؛ إلا أنه لم يرقى بعد إلى مستوى جودة معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS؛
- يعتبر النظام المحاسبي المالي نسخة جد مبسطة من معايير الإبلاغ المالي الدولية؛ حيث أن التشابه كان في بعض الأمور إلا أن الإختلاف كان في معظمها، وحتى التي يتشابه معها لم يصل إلى درجة تفصيلها وشرحها؛
- عدم توفر سوق مالي نشط في الجزائر تقيّم فيه القيمة العادلة، حيث أن بورصة الجزائر غير معترف بها دولياً؛
- رغم محاولة الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ومن مخطط محاسبي وطني إلى نظام محاسبي مالي؛ إلا أن حقيقة المحاسبة في الجزائر كانت ولا زالت موجهة إلى أغراض جبائية ضريبية.

اقتراحات

- على ضوء النتائج المتوصل إليها يتم عرض مجموعة من المقترحات الآتي ذكرها:
- ضرورة تحيين وتصليح النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع التعديلات التي تشهدها معايير الإبلاغ المالي الدولية، مع التركيز على وضع إطار مفاهيمي يصل إلى مستوى القبول العام يعد مرجع للمستخدمين، حتى لا تنفرد كل مؤسسة وكل محاسب بإطار محاسبي خاص بما يخدم المصالح الإدارية للمؤسسة؛
 - إنشاء هيئة ذات سيادة، ومستقلة، ومتخصصة تضم كفاءات عالية تقوم بإصدار معايير محاسبية محلية مع الأخذ بعين الاعتبار التوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، مع ضرورة مراعاة خصائص البيئة الجزائرية لتفادي الوقوع في مشاكل أخرى تضيع المزيد من الوقت والمال والجهد، نظراً للبعد الموجود بين المرجعية الدولية التي بُنيت عليها المعايير الدولية والوضع الإقتصادي والسياسي والثقافي السائد في الجزائر؛

- إعادة مراجعة كل النصوص ذات العلاقة المباشرة مع المحاسبة خاصة قانون الضرائب والقانون التجاري والإجراءات الجبائية ومحاولة تكييفها مع متطلبات المحاسبة الدولية؛
- تفعيل بورصة الجزائر ووضع حوافز وقواعد لتنشيطها وتنظيم العمل فيها؛
- إلزامية برمجة دورات تدريبية لمهنيي المحاسبة في المؤسسات الجزائرية الذين تتقصر الخبرة والتجربة والوقت للتأقلم مع مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- ضرورة إعادة هيكلة الأفراد الإدارية للمؤسسات الجزائرية وإعطاء الفرصة للشباب خاصة في مناصب إتخاذ القرارات في سبيل الحد من ثقافة مقاومة التغيير.

6. قائمة المراجع:

- عبد ربه محمد، محمود.(2000). دراسات في النظرية المحاسبية (المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق). مصر: الدار الجامعية.
- عمر محمد، حسن؛ والساكني، سعد.(2015). معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- مجدي، سلامة محمود.(2017). معايير المحاسبة الدولية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- بلقاوي، أحمد.(2009). نظرية المحاسبة. الأردن: دار اليازوري العلمية.
- Haines, Victor ; & saint-ongne, Sylvie.(2007). GESTION DES PERFORMANCES AU TRAVAIL. Belgique: Boeck.
- Brigitte, Doriath.(1999). CONTRE DE GESTION. France: Dunod.
- Vincent, plauchu; Nacerddin, S.(2006). MESSURE ET AMELIORATION DES PERFORMANCES INDUSTRIELLES. FRANCE: office des publications universitaires.
- Arnaud, thauvron.(2005). EVALUATION DES ENTREPRISES (TECHNIQUE DE GESTION). France: Economica.
- دادن، عبد الغني.(2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية. مجلة الباحث. العدد1، ص41-48.
- سبتي، إسماعيل.(2018). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة ملينة التل بسطيف للفترة 2014-2016. مجلة دراسات إقتصادية. العدد 33. ص417-434.
- زغيب، مليكة؛ وبوشنيقر، ميلود.(2010). التسيير المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.